الذي عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريته من فلان بحضرتك وانت ساكت فغير حق واجب عليه تسليمه
الى المدعي هذه الدعوى لانه لما سكت عند قوله اشتريته منه وسكوته عند قوله هو لي صار
الثمن لا يعود اليه فلا يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع
انه غصبه منه فحاز له وكذلك لو اقام البينة على وفق دعواه فاخذ المدعي عليه الحمار فاقام المدعي هذا
الذي في يديه وغيره شهودا ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بسلمه للمدعي وطلبوا فيه فاذا
بينة على خلاف ما قالوا بأن كان الشهود عند الشهادة انه مسقوف الآن وهذا
الحمار الذي جاء المدعي عليه مشقوف الآن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعي ولا يوجب ذلك
شهادة تهاتر لانه ذكر في الاصل ان صاحب اليد في الدعوى والشهادة والخلاف في رجل هو لا يوجب
الخلل قال مولانا وسنذكر في مسائل التناتج ما يخالف هذا رجل ادعى دابة او دارا هو في يد اجارة
الغير لا تقبل بينة المدعي الا بحضرة الاجير المستأجر جميعا وكذا الرهن لو كانت مزارعة في يد رجل
فان كان البذر من قبل الزارع وهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من صاحب الارض اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيأ وليد المشتري حتى ادعاه رجل غائب
يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا الوارث الشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة وهو في يد البائع
يشترط حضرة البائع والمشتري ولو ادعى على صغير شيأ بحضرة وليه ذكر الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده في شرح الفسخة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير وليفصل بين الاذان المدعي
به عينا او دينا وجب مباشرة الوصي كما ان الاستهلاك لا يحتمل لا يشترط حضرة الصغير للاستهلاك
اليه وذكر الخصاف انه لو ادعى على صبي محجور مالا باستهلاك او غصب ان كان المدعي يقول لي بينة
حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير وبحضرة ابيه او وصيه حتى لا تقضي القاضي بالمال بزيم
الاب او الوصي الا ان ادعى للصبي او وصي وطلب المدعي من القاضي ان ينصب وصيا للصغير
اجابه القاضي لان للمدعي يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة
عند الدعوى سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه قال مولانا وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال
عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ولو ادعى على ميت دينا ورثته صغار
فان كان للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة

الصغار

الصغار وحضرة الواحد تكفي ولو ادعى عبد مأذون او معتوه مأذون يعقل التجارة بغصب
او استهلاك او وديعة او محجود او بضاعة وشراء او اجارة او استئجار او ما اشبه ذلك واقام البينة على
اقراره بذلك والعبد بحجد ذلك وان كان مولاه وولي المعتوه غائبا لان العبد المأذون والمعتوه
المأذون لو اقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم كامل ولو اقر وصح اقراره وكذلك
بحضرته وان كان العبد المحجور بغير حضرة المولى والعبد جميعا سواء شهدا على معاينة السبب اقراره
بذلك لا تقبل الشهادة على المولى عند عينيه ولا تقبل في حق العبد ولو اخذ العبد بالاعتاق
قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان تسمع البينة ويقضي عليه ولو كانا حاضرين تقبل البينة عليهما جميعا
ولا تسمع دعوى استهلاك المودعة والبضاعة على العبد المحجور في قول ابي حنيفة ومحمد سواء كان
المولى حاضرا او غائبا سواء شهدا عليه بمعاينة الاستهلاك او شهدا عليه باقراره وشهدوا
على عبد مأذون في التجارة بغصب عبد او قذف او زنا او شرب خمر ان كان مولاه حاضرا قالوا تقبل البينة
وان كان غائبا لا تقبل عند ابي حنيفة ومحمد وتقبل عند ابي يوسف لان عند ابي يوسف لو قامت البينة
على العبد المأذون بغصب او حد تقبل فحد الحجر وان شهدوا عليه باقراره لا تقبل
في الزنا وشرب الخمر والحدود الخالصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص تقبل والقذف ان كان
مولاه حاضرا تقبل وان كان غائبا لا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد وتقبل عند ابي يوسف
والمعتوه المأذون بغصب او الزنا او شرب الخمر او القذف ان لا تقبل حجر المولى او غائبا
وزنا تقبل لان حجر المولى جائز لان موجبه هو الاذية على العاقلة وان كان المولى غائبا
تقبل لان اخلاق وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب تقبل حجر المولى وغائبا وان شهدوا
على العبد المأذون بالسرقة كان موجبه القطع تقبل لانه كان المولى حاضرا او يسقط بالخصومة
كان المولى غائبا لا تقبل في حق القطع وقول ابي حنيفة ومحمد وتقبل في الضمان عند ابي يوسف
تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبة المال بلا خلاف حجر المولى او غائبا
وان شهدوا على المعتوه المأذون او المعتوه المأذون في التجارة بالسرقة تقبل حجر المولى او غائبا لان موجبه الضمان لا غير ولو اختلف العبد المأذون والمدين مع المولى
في ثوب والاعاء كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعني

Copyright © King Saud University